الأمم المتحدة

TD/541/Add.1

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
10 November 2021
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة عشرة

دورة بربادوس الافتراضية

3-7 تشرين الأول/أكتوبر 2021

روح سبيتستاون

من عدم المساواة والضعف إلى الرخاء للجميع

الرجاء إعادة الاستعمال

'أوبونتو' ... تتحدث عن جوهر الإنسان ذاته ... إنسانيتي ... مرتبطة بشكل لا ينفصم بإنسانيتكم ... أنا إنسان لأنني أنتمي. أنا أشارك.

الأسقف ديزموند توتو

1- نحن، الدول الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) المجتمعة في بربادوس افتراضياً، في الفترة من 3 إلى 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021، بمناسبة الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر (الأونكتاد الخامس عشر)، نعلن أننا في منعطف من تاريخ كوكبنا بسبب أزمات غير مسبوقة، ناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي لا يزال أوارها محتدماً، ولا سيما في البلدان النامية، إلى جانب مخاطر أزمة المناخ المحدقة.

2- ونشدد على أهمية الأحداث الرئيسية التي شهدها الأونكتاد الخامس عشر، ومنها مؤتمر قمة قادة العالم، ومنتدى المجتمع المدني، والمنتدى العالمي للسلع الأساسية، ومنتدى المساواة بين الجنسين والتنمية، ومنتدى الشباب، ومنتدى الصناعات الإبداعية ورقمنة التجارة. وقد استحثت هذه الأحداث تفكيرنا وأثْرت مداولاتنا كثيراً، وساهمت إسهاماً كبيراً في نتائج المؤتمر.

جائحة كوفيد-19

3- تهدد الجائحة بوقف التقدم المحرز في السعي إلى تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بل وعكس مساره. فقد مات الملايين من الناس. ووقع أكثر من 100 مليون شخص في جميع أنحاء العالم في براثن الفقر المدقع، ويعاني ملايين آخرون من نقص التغذية. ويعزى كل ذلك فيما يعزى إلى فقدان الدخل والعمالة والعجز المالي للحكومات التي تعاني من ضائقة مالية لسد الفجوة المتسعة.

4- وكان أثرها شديداً للغاية على النساء والأطفال. ونحن نواجه الآن الاحتمال المذهل المتمثل في طي المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في العقود الأخيرة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

5- وقد أدت هذه الجائحة إلى حدوث واحد من أكبر الانكماشات الاقتصادية الدولية فيما يقرب قرناً من الزمان. فقد اضطربت سلاسل الإمداد، وتضاءلت التجارة العالمية، وأغلقت الشركات أبوابها، وكاد السفر الجوي أن يتوقف، وتدمرت السياحة العالمية. وكانت التداعيات الاقتصادية عالميةً، ولكنها متفاوتة، وكانت البلدان النامية هي الأكثر تضرراً.

6- وربما بدا أن نهاية الجائحة تلوح في الأفق مع بدء استخدام عدة لقاحات. غير أن العالم النامي لا يزال متخلفاً كثيراً في الوصول إلى هذا الجانب الحاسم من الصحة العامة. ويمكن أن يكون لذلك أثر كبير على حجم الأزمة الحالية ونطاقها ومدتها وعواقبها. كما أنه انعكاس لتفاوت فرص حصول البلدان على الموارد والحيز المالي للعمل، وتفاوت الانتعاش الذي تعرفه، وبالتالي تفاوت آفاق التنمية التي أمامها.

7- ونحن في سبيلنا إلى التعافي من هذا الوباء في نهاية المطاف، من الضروري أيضاً أن نضع في اعتبارنا التحديات الصحية الأخرى، بما في ذلك التحديات المتصلة بالأمراض المعدية وغير المعدية. ويتمثل أحد هذه التحديات العالمية في مقاومة مضادات الميكروبات وما يصاحبها من بكتيريا خارقة يمكن أن تقتل ملايين الأشخاص وتؤثر سلباً على التنمية الاجتماعية الاقتصادية وعلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

تغير المناخ

8- ما كان للجائحة أن تأتي في وقت أسوأ. فقد تحول تحدٍ لنا جميعاً إلى تهديد وجودي لمن هم أكثر هشاشة. فأزمة المناخ تعرض للخطر أمن وأرواح الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم، مما يجعل

التنفيذ الفعال لاتفاق باريس أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. ونشهد الآن زيادات حادة وواسعة النطاق في انعدام الأمن الغذائي العالمي، مما يؤثر على الأسر المعيشية الضعيفة في كل بلد تقريباً، ومن المتوقع أن تستمر الآثار عام 2022. وقد أدت فترات الجفاف المطولة وموجات الحرارة والاحترار العالمي إلى مستويات خطيرة من ندرة المياه. فالأحداث الجوية الشديدة، مثل الفيضانات والأعاصير وحرائق الغابات، يزداد تواترها بسبب أزمة المناخ، وتهدد التجارة الدولية وسلاسل القيمة الحاسمة، وتقلب المجتمعات والاقتصادات رأساً على عقب. وهذا يسلط الضوء على أهمية إعطاء الأولوية للاستثمار المناسب في الحد من مخاطر الكوارث، بما يتماشى مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030، وذلك لتجنب صرف الأموال بشكل متكرر عن بناء اقتصادات مستدامة.

أزمة الصالح العام العالمي

9- نتيجة للآثار المتراكبة للجائحة وتغير المناخ، نواجه اليوم أزمة الصالح العام العالمي. وهذا الأمر يمس كل جانب من جوانب الحياة البشرية: الصحة، والتعليم، والإسكان، والغذاء المأمون والمغذي، والمياه النظيفة، والعمل اللائق، ناهيك عن قدرة مؤسساتنا على الصمود. وهو يعرض للخطر حق وأمل كل إنسان في التمتع بحياة كريمة في أمن وحرية.

10- ويفرض علينا الصالح العام العالمي تحديَ أن نعمل عبر حدود العقائد والثقافات والجنسيات للتوصل إلى رؤية أخلاقية مشتركة لعالمنا المترابط؛ رؤية ترتكز على الاحترام العالمي لحقوق الإنسان، ولا سيما القضاء على العنصرية الهيكلية، والتمييز الهيكلي ضد المرأة، وجميع عناصر التحيز اللاواعي.

عهد منشَّط من أجل التنمية

11- بيد أن الأزمة العالمية التي نعيشها تتيح لنا فرصة لمضاعفة جهودنا للانتقال من عدم المساواة والضعف القائمين إلى الرخاء للجميع. وتذكرنا السرعة التي انتشرت بها الجائحة كيف أن إنسانيتنا المشتركة تربطنا الآن معاً أكثر من أي وقت مضى. ومع أن الحكومات الوطنية تبذل قصارى جهدها للتصدي لهذه التحديات، نحتاج في هذا العالم المترابط إلى مؤسسات تتبع سياسات تفيد إنسانيتنا المشتركة.

12- ولذلك، فإن الانتعاش العالمي الكامل لن يكون ممكناً من دون تعاون عالمي معزز وما لم تهدأ الجائحة في جميع البلدان. كما أن العمل كالمعتاد لن يمكّن الاقتصاد العالمي من العودة إلى سابق عهده، أو من تفادي مزيد من التدهور البيئي، أو ضمان تمكُّن جميع الناس من العيش بكرامة، ناهيك عن إبقاء قطار التنمية على سكته. ونبشت هذه الأزمة عن أوجه الضعف والهشاشة القائمة التي تحتاج إلى معالجة وأبرزتها.

13- ولتحقيق ذلك، سنحتاج إلى تنشيط العهد من أجل التنمية. ولدينا الآن الفرصة، إذا كانت لدينا الشجاعة والخيال لاغتنامها، لوضع تصور وشكلٍ لمسار جديد نحو عالم أقدر على الصمود وأشمل للجميع واستدامةً.

14- ولذلك نحث، نحن الدول الأعضاء في الأونكتاد على معالجة الأولويات التالية على وجه الاستعجال:

(أ) *إعادة تفعيل تعددية الأطراف.* في فترة التقلب والخطر هذه، تتمثل مهمتنا الأولى في صياغة إطار منشَّط لتعددية الأطراف. ومن الواضح أن دحر الجائحة والتعافي منها، إلى جانب التصدي لتحديات تغير المناخ، يتطلبان عملاً دولياً متضافراً. ونحن نعرف الأهداف سلفاً: فهي محددة في مخططنا للسلام والازدهار، خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي اعتمدتها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عام 2015. وما نحتاج إليه الآن هو الإرادة السياسية، وتوفير وسائل التنفيذ، ونهج منسق ومعزز لتحقيقها من أجل معالجة مواطن الهشاشة والضعف التي تعوق التحولات المطلوبة من أجل عالم من

الرخاء المشترك. ويجب أن ننشط منظماتنا الدولية التي أنشئت منذ عقود خلت في ظروف مختلفة لضمان ملاءمتها للأغراض الحالية. ففي الماضي القريب، شكك البعض في قيمة التعاون الدولي وهاجموه بالفعل، جانحين إلى العمل الانفرادي. والآن هي الفرصة المثالية لإعادة تأكيد أهمية التعاون الدولي وضرورته المطلقة لبقاء البشرية. ومن المهم أيضاً تسخير الإمكانات الكاملة للتكامل الاقتصادي الإقليمي والأقاليمي كمحرك هام للتعاون والتنمية المستدامة.

(ب) *انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها*. حققت عملية العولمة، التي يغذيها توسع التجارة الحرة والثورة الرقمية، فوائد لا تعد لجميع البلدان، ومع ذلك لم تتمكن جميعها من الاستفادة منها، مما أدى إلى تزايد أوجه انعدام المساواة. ويتطلب الاقتصاد العالمي الحالي قواعد وأدوات ومؤسسات لضمان توزيع فوائد اقتصاد عالمي فعال وديناميي على نطاق أوسع وأكثر إنصافاً. ويجب أن نمنح اهتماماً ودعماً خاصين لأشد الفئات ضعفاً: النساء والفتيات، والشباب، وذوو الإعاقة، وكبار السن، والشعوب الأصلية، والمهاجرون، واللاجئون، والمشردون داخلياً، والمشردون، وغيرهم من الفئات المهمشة.

(ج) *مواطن ضعف البلدان النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية*. نؤكد من جديد التزامنا بأن يقدم الأونكتاد الدعم للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والهشة والصغيرة، والبلدان الأفريقية، والبلدان التي تمر بحالات النزاع وما بعد النزاع، والبلدان المتوسطة الدخل، وكذا البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يواصل برنامجه لمساعدة الشعب الفلسطيني. ويشكل الضعف عقبة رئيسية أمام التنمية الشاملة للجميع والمستدامة في جميع البلدان النامية. ويجب أن نواصل وضع وتنفيذ حلول لتعزيز قدرة جميع الدول الضعيفة على الصمود، بدءاً من تعزيز القدرات الإنتاجية وتنويع الاقتصادات إلى توفير حيز مالي لبناء مستقبل أفضل. ولكن من بين كل التهديدات التي نواجهها، هناك تهديد محدق بشكل خاص بطريقة عيشنا ووجود البشرية ذاته: أزمة المناخ. وبالنسبة للعديد من البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، تغير المناخ ليس مجرد عقبة كأداء، وإنما أزمة تعوق قدرتها على بناء اقتصادات ومجتمعات مستدامة. إنه تهديد لوجودها ذاته. والحالة الأخيرة لشعب هايتي مثال كلاسيكي ومأساوي: زلزال أسفر عن مقتل آلاف الأشخاص وتشريد أكثر من 000 100 شخص، تلته على الفور تقريباً عاصفة استوائية. وفي الواقع، مواطن ضعف البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، إزاء أزمة المناخ دائمة، ما دامت معرضة لارتفاع مستوى سطح البحر، وزيادة تواتر ظواهر جوية مثل الأعاصير وشدتها، والتباين الشديد لمستويات هطول الأمطار، وارتفاع درجات الحرارة التي تؤدي إلى تغيرات ضارة في التنوع البيولوجي البحري والبري. ولا يمكن للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تضع إطاراً للتنمية كما تشاء، لأنها تقضي معظم وقتها في الاستجابة لأزمات لا يد لها فيها. ولا تجري الجهود الرامية إلى حفظ الكوكب على اليابسة فحسب، بل في البحر أيضاً. ونحن جميعاً بحاجة إلى محيطات صحية لإنقاذ الكوكب. لذا فإن الإدارة المستدامة لمحيطات العالم وبحاره وموارده البحرية أمر ضروري لحماية سبل عيش الملايين من الأشخاص المعنيين، من العاملين في مصائد الأسماك إلى العاملين في الخدمات البحرية والسياحية.

(د) *تمويل التنمية المستدامة*. كشفت الجائحة الحالية الطابع المتعدد الأبعاد لضعف البلدان النامية أمام الصدمات الخارجية، بدءاً من الأزمات المالية والاقتصادية والمناخية إلى الكوارث الطبيعية والجوائح. ولذلك، من الهام أن نأخذ في الاعتبار الضعف المتأصل للبلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتعافيها من الصدمات الخارجية وبناء قدرتها على الصمود. ولا يمكن المبالغة في تقدير دور الاستثمار، لا سيما في التكيف مع المناخ. بيد أن إحدى أكثر العقبات إثارة للانزعاج التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة للبلدان النامية هي ارتفاع عبء الديون الذي تتحمله، مما يحد من القدرة على توفير أو تحسين الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة

لتحقيق النمو والرخاء. وهذا أمر ذو أهمية خاصة بالنسبة للبلدان التي تدمر الكوارث الطبيعية أصولها بصورة متواترة، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تجد نفسها الآن تنوء تحت أعلى نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من بين جميع الأمم. وفي مثل هذه الظروف، قد يصبح الحصول على التمويل الميسر والمنخفض التكلفة أمراً صعباً على نحو متزايد، وحتى عندما يكون متاحاً، يصعب تأمينه والاستفادة منه بسبب محدودية الحيز المالي. ومن شأن هذا أن يعزز دوامة خبيثة للديون.

(هـ) *صنع القرار والمشاركة في المؤسسات الدولية.* ندعم بقوة تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصداقية والمساءلة والمشروعية للمؤسسات.

(و) *التعاون الضريبي.* يجب أن يكون هناك تعاون مفتوح ومنصف في الشؤون الضريبية، بما في ذلك مكافحة التهرب الضريبي وهروب رؤوس الأموال نتيجة الفساد والاختلاس والاحتيال. ونقر بأهمية وضع معايير ضريبية دولية عادلة ومنصفة للجميع وندعو إلى المشاركة الكاملة للبلدان النامية في المحافل الحكومية الدولية القائمة للتعاون الضريبي الدولي، والأهم من ذلك، أن تُطبق القواعد على قدم المساواة.

(ز) *الفجوة الرقمية.* يؤثر التحول الرقمي لعالمنا على الطريقة التي ينتج بها الناس ويعملون ويتفاعلون ويعيشون. وهو يبشر بالكثير لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجميع ورخاء يتقاسمه الجميع. وفي الوقت نفسه، يطرح تحديات، مثل اضطراب سوق العمل، وانتهاك الحقوق، وانتشار المعلومات المضللة. ويجب أن تحظى شؤون المساءلة بالأهمية في الفضاء الرقمي. فقد اتسعت الفجوة الرقمية فيما بين الأمم وداخلها. وتعزز الفجوة الرقمية حالياً عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية. وهناك، على سبيل المثال، تحدي القدرة على تحمل تكاليف الخدمات والأجهزة وإمكانية الحصول عليها، ولا سيما بالنسبة للأطفال الذين يعتمدون على التعليم عبر الإنترنت. كما أن العجز في المهارات سمة من سمات الفجوة الرقمية التي تجب معالجتها. وفي العصر الرقمي الذي نعيش فيه، عدم ترك أحد خلف الركب يعني عدم ترك أحد مقطوعاً عن الإنترنت. ويمكن أن يسهم استخدام وتبادل أفضل الممارسات المتعلقة بالتكنولوجيات الرقمية في تقليص الفجوات وأوجه عدم المساواة في البلدان النامية. ويلزم تكثيف التعاون الدولي من أجل تهيئة الظروف اللازمة لتحويل الفجوة الرقمية إلى فرص رقمية. ولذلك، فإن الاستثمار في محو الأمية الرقمية والهياكل الأساسية الرقمية أمر أساسي إذا ما كان للفجوة الرقمية أن تُجسَّر.

تحقيق الرخاء للجميع

15- ندعو جميع الشعوب وحكوماتها إلى الانضمام إلى الكفاح ضد انعدام الأمن الذي يعاني منه عالمنا. فالحالة الراهنة، وإن كانت عسيرة، تتيح لنا فرصة صياغة عهد منشَّط للتنمية من أجل معالجة مواطن الضعف وأوجه عدم المساواة المعروفة جيداً. فثمة دروس إيجابية يمكن تعلمها ونتائج يمكن الاحتفاء بها من الجهود المبذولة لهزيمة الجائحة والتعافي منها. وبالمثل، يمكن للاستجابة بطريقة موحدة وقوية للتحديات التي يطرحها تغير المناخ العالمي أن تولد ضروباً من فرص النمو من شأنها أن تؤدي إلى تحسن الأوضاع في كل مكان. ومن الأهمية بمكان أن يتم تقاسم تلك الفرص على نحو منصف. ولدينا ما يلزم لتقريبنا من بعضنا البعض من خلال عهد منشَّط يؤدي إلى غد أفضل.

16- وسيقوم هذا المستقبل على تحول، من قبيل التحولات المحددة في عهد بريدجتاون. ونتطلع إلى أن يواصل الأونكتاد الاضطلاع بدور محفز هام في تهيئة المجال لهذه التحولات وفي تعزيز العمل الحكومي الدولي المطلوب الذي من شأنه أن يولد الزخم المطلوب. ونحن نستشرف الذكرى السنوية الستين للأونكتاد، نتطلع إلى مؤتمر ومؤسسة منشَّطين من شأنهما أن يساعدانا جميعاً على تلبية الدعوة المنبعثة من بربادوس لتحقيق الرخاء للجميع.